محاضرات في مناهج البحث
السنة أولى ماستر القانون البحري والنقل
الأستاذة : يوبي سعاد
الايمايل :youbi.souad @yahoo.fr

أنواع الناهج

المحور الأول :المنهـــــــــــج التاريخـــــــــــي

يصنف المنهج التاريخي كأحد أبرز المناهج العلمية، فما هو دوره وإسهاماته في مجال العلوم القانونية؟

للإجابة عن هذا التساؤل لا بد من الوقوف أولا عند تعريفه وما يميزه من خصائص، و ما يتطلبه من مراحل.

أولا:تعريف المنهج التاريخي وخصائصه

التاريخ: "هو السجل المكتوب للماضي أو الأحداث الماضية.فهو واسع كاتساع الحياة نفسها، إذ أنه يضم الميدان الكلي، الشامل، للماضي البشري".

وأما المنهج التاريخي فيعرف على أنه**: "الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث**

التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليها المستقبل."أو بتعبير آخر

هو: "منهج بحث علمي يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية من خلال كشف الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في وثائق وأدلة تاريخية، وإعادة بنائها، لإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية في صور قوانين ونظريات عامة".

من خلال هذين التعريفين يظهر أن المنهج التاريخي:

-يتميز بجمعه لثلاث أحقاب زمنية:الماضي، الحاضر، المستقبل؛

-يساعد على حل المشكلات المعاصرة بالاعتماد على الحقائق والخبرات الماضية،كما يمكن من خلاله التنبؤ العلمي والتخطيط للمستقبل؛

-يسمح بإجراء مقارنة بين المراحل المختلفة التي مرت بها الظاهرة محل الدراسة؛

-يكشف عن سلبيات وايجابيات الحلول المقدمة سابقا، دف معرفة تطورات المشكلة وحلولها السابقة؛

-لا يقتصر تطبيقه واستخدامه في مجال علم التاريخ، وإنما تعداه إلى علوم أخرى بما فيها العلوم القانونية؛

-يطلق عليه أيضا المنهج الإسترادادي(استرداد آثار الماضي)كذا المنهج الوثائقي لاعتماده، و على الوثائق التاريخية.

ثانيا:خطوات المنهج التاريخي(مراحله)

يتضمن المنهج التاريخي المراحل التالية:

-1تحديد المشكلة العلمية

بمعنى تحديد الموضوع أو الفكرة العلمية التاريخية التي تقوم حولها التساؤلات لاستخراج فرضيات تكون كإجابة تحول إلى نظريات وقوانين عامة.فهي محرك أو موجه للبحث العلمي التاريخي، ولهذا يشترط:

-أن تكون المشكلة معبرة؛

-أن تصاغ صياغة جيدة،كاملة، واضحة؛

-أن تصاغ بطريقة عامة.

ولحسن اختيار الموضوع، على الباحث أن يحدد مكان وقوع الحوادث المطلوب دراستها وزمان ا، كذلك أن يحدد الأشخاص الذين دارت حولهم الأحداث أو اتصلوا بها، مع طرح تساؤلات عن وجود وتطور الأفكار والحقائق المختلفة في الماضي وعلاقة ذلك بحاضرها،والتساؤل عن مصير أحوالها في المستقبل.

-2حصر وجمع الوثائق التاريخية

الوثائق التاريخية هي جوهر المنهج التاريخي، لهذا يطلق عليه منهج الوثائق.والوثيقة هي":جميع الآثار التي حملتها أفكار البشر القدماء".أو هي: "كل ما يمكن أن يكشف لنا عن ماضي الإنسان."

والوثائق التاريخية عديدة ومتنوعة، منها ما رغب الإنسان الماضي نقلها إلى من بعده من الناس، كالروايات شفوية، مكتوبة، مصورة، رسوم، خرائط.أو ما ترك الإنسان الماضي بدون قصد مثل: اللغة، الأدب، الأعمال الفنية.

فقد تكون وثائق وآثار غير مكتوبة كالأهرامات، المعابد، الأبنية،تخطيطات.أو وثائق مكتوبة كالنقش على الفخار، الحجر، المعادن، المسجلات الصوتية.

وفي مجال العلوم القانونية، الوثائق العلمية تقسم إلى:

أ-المصادر،وهي وثائق أولية، أصلية،مباشرة، لأنها كتبت من قبل صاحبها ممن حضر الواقعة أولا، دون استخدام وثائق وسيطة في نقل المعلومة.ومن أمثلتها:المعاهدات والاتفاقيات الدولية، الدستور،الإحصائيات الرسمية، التشريعات والقوانين.

ب-المراجع،وتعرف بالوثائق الثانوية غير الأصلية، غير المباشرة،وهي التي تعتمد على مصادر ووثائق وثيقة في جمع ونقل المعلومات.ومن أمثلتها:الكتب، المقالات القانونية، رسائل الدكتوراه ومذكرات الماستر.

-3نقد الوثائق التاريخية

رغم أن الوثيقة التاريخية هي عنصر حيوي وجوهري للمنهج التاريخي، إلا أنها قد تشكل

خطورة، وذلك في حالة ما إذا تعرضت للتحريف والتزييف.ولهذا قبل اعتمادها لا بد من نقدها بهدف التأكد من صدقها وصحة المعلومات الموجودة فيها.ويكون النقد على نوعين:

أ-نقد خارجي

يستهدف إثبات أصالة الوثيقة، تحديد مصدر الوثيقة(زمانا، مكانا،مؤلفها للتأكد من عدم نسبتها لغير صاحبها)، للتحقق من مدى صحتها وإعادتها إلى أصلها الأول إن طرأت عليها تغيرات. هذا النوع من النقد يعتمد على المظهر الخارجي للوثيقة، فيمكن الاستعانة بنوع الكتابة والخط، والورق المستعمل.

ب-نقد داخلي

ويقصد به النقد الذي يقوم به الباحث للتحقق من مدى ثقة،وصدق المعلومات الموجودة في الوثيقة.يتم النقد الداخلي عن طريق تحليل وتفسير النص التاريخي،بهدف تحديد المعنى الحقيقي للنص كما أراده كاتبه، وهذا ما يعرف بالنقد الداخلي الإيجابي.وهذا فإثبات مدى صدق المؤلف وأمانته،ودقة معلوماته وعدم خطئه أو تحريفه للحقائق،وهو ما يطلق عليه بالنقد الداخلي السلبي.

-4التركيب واستخلاص النتائج

بعد ترتيب الأحداث وتنسيقها، ينتقل الباحث إلى شرحها وتفسيرها، ليضع في الأخير تقريرا يتضمن ما توصل إليه من نتائج.

ثالثا:تطبيقات المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية

يعتبر المنهج التاريخي منهج مهم في الدراسات القانونية، فهو يكشف الحقائق التاريخية والنظم والأصول والمدارس والنظريات، والقواعد والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية.كما يساعد على إجراء المقارنات بين النظم القانونية عبر التاريخ، من أجل إدراك أفضل لطبيعة العلاقة بين المجتمعات البشرية وتطورها من جهة، وبين القانون وتطوره من جهة أخرى،للاستفادة من ذلك في تجنب السلبيات التي كانت ، ولتطوير الايجابيات الحالية بناءا على خبرة الماضي.

تستعين العلوم القانونية بمختلف فروعها بالمنهج التاريخي،وفيما يلي نذكر بعض الأمثلة:

-لدراسة أصل القانون أو حكمة التشريع، لا بد تطور من الرجوع إلى الحضارات القديمة، وكمثال على ذلك الحضارة البابلية، فقد عرفت هذه الأخيرة ما يسمى بـ"قانون حمورابي"،وفي الحضارة الرومانية هناك"الألواح الإثني عشر لجوستنيان."وبذلك فعند دراسة النظم القانونية السابقة لا بدمن استخدام المنهج التاريخي.

-مواضيع فلسفة القانون تكشف عن شكل القاعدة القانونية وجوهرها، ومن خلال مذاهبها ومدارسها يمكن الوقوف عند الايجابيات والسلبيات، بواسطة تتبع مسار نشأة القاعدة القانونية وتطورها.

-وعند دراسة العقوبة وتطورها التاريخي عبر النظم القانونية المختلفة لابد من التقيد بضوابط المنهج التاريخي في هذه الدراسة العلمية.

-وعن طريق هذا المنهج يمكن معرفة جذور ومبادئ وأحكام نظرية الالتزام، في ماضي الحضارات الإنسانية المختلفة.وأحكام ومبادئ نظريات العقود والمسؤولية، والبطلان المركزية الإدارية
والوظيفة العامة.
وعليه،فالمنهج التاريخي من شأنه أن يساعد على فهم المشكلات القانونية الحاضرة بالرجوع إلى كذا تفادي الوثائق الماضية، كما يسمح بالتخطيط للمستقبل ووضع استراتجيات للتطوير والتحسين، والسلبيات ومواجهة العراقيل والصعوبات.وهذا كله، من شأنه أن يطور المنظومة القانونية ويحسنها.

المحور الثاني المنهـــج المقـــارن

بالرغم من أن المقارنة بالمفهوم الحديث كمنهج قائم بذاته، حديثة النشأة، إلاّ أنّ الفكرة قديمة قدم الفكر الإنساني، فالحقبة الزمنية تعود إلى العصر اليوناني أين ثم دراسة ومناقشة158دستور، كما
له عدة تطبيقات في العصور الوسطى واستخدامات من قبل المفكرين العرب أمثال ابن خلدون الذي كهم وأثر ذلك على استعان به في الدراسات الاجتماعية لمقارنة أجيال الدولة وتغير عاداتم وسلوك المجتمع.وفي العصر الحديث ارتبط المنهج المقارن ارتباطا وثيقا بعلم القانون، فعرف تطورا ملحوظا
خلال القرن19وذلك إثر تأسيس جمعية التشريع المقارن، تلاها انعقاد مؤتمر القانون المقارن سنة 1900.
ومع أنّ المنهج المقارن يصنف ضمن المناهج الثانوية إلاّ أنّه يلعب دورا هاما وأساسيا في مجال العلوم القانونية.فكيف يمكن الاستفادة منه في هذا المجال؟

أولا:المبادئ والأحكام الأساسية التي يرتكز عليها المنهج المقارن

يحتكم المنهج المقارن على مبادئ وأحكام أساسية تميزه عن باقي المناهج من حيث أساس المقارنة ومميزا ا وشروطها بالإضافة إلى تنوّع أساليب المقارنة على النحو التالي:

-1تعريف المنهج المقارن

هناك عدة تعريفات للمنهج المقارن أبرزها لغة: "ّمقايسة بين ظاهرتين أو أكثر تتحدد من خلالها أوجه التشابه والاختلاف".واصطلاحا أنّه: "الطريقة العلمية التي تعتمد على المقارنة في تفسير
الظواهر من حيث إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما بينها وفق خطوات بحث معينة من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظواهر محل الدراسة والتحليل".
فهو أسلوب أو أداة بحث، أساسه وجود أوجه التشابه والاختلاف، ويطلق عليه"كايمإميل دور" بالتجريب غير المباشر لتعويض النقص عند العجز عن تطبيق التجربة المباشرة في المنهج التجريبي.

-2مميزات وأهداف المنهج المقارن

تظهر مميزات وأهداف المنهج المقارن من خلال النقاط التالية:
-تحديد أوجه التشابه والاختلاف؛
-تحديد المحاسن والعيوب؛
-معرفة أسباب ومراحل التطور.

-3شروط المقارنة

لنجاح المقارنة يجب التقيّد بالشروط التالية:
-أن ترتكز المقارنة على ظاهرتين أو أكثر؛
-وجود أوجه التشابه والاختلاف، فلا يجوز مقارنة ما لا يقارن؛
-تحديد نطاق المقارنة من حيث الزمان والمكان؛
-جمع أكبر قدر من المعلومات ودراستها بجدية وعمق.

-4أنواع المقارنة

هناك عدّة أنواع للمقارنة أهمها:
المقارنة الأفقية:تدرس حاضر ظاهرة في دولة معينة وتقارن ا بحاضرها في غيرها من الدول الأخرى.فهي تمكن من معرفة أين نحن الآن، وما يجب فعله للتطور.
المقارنة العمودية:تدرس حاضر ظاهرة في دولة واحدة وتقارنا مع ماضيها داخل نفس الدولة (أي دراسة حاضر الظاهرة ومقارنتها بماضيها)كيف أصبح الآن، فهي تسمح بمعرفة كيف كان و.
المقارنة الداخلية:تدرس حادثة واحدة بحقبتين زمنيتين
المقارنة الخارجية:مقارنة حادثتين أو أكثر مختلفتين عن بعضهما؛
المقارنة المغايرة:نكون أماها عندما تكون أوجه الاختلاف أكثر من أوجه التشابه؛
المقارنة الاعتيادية:نكون أمامها عندما تكون أوجه التشابه أكثر من أوجه الاختلاف.
بعدما تم التطرق إلى أهم المبادئ الأساسية التي ينفرد بها المنهج المقارن، يتم معالجة بعدها دوره وتطبيقه في مجال العلوم القانونية، وضوابط وحدود استخدامه.

ثانيا:تطبيق المنهج المقارن في مجال العلوم القانونية وحدود استخدامه

ارتبط المنهج المقارن بعلم الاجتماع وعلم السياسة ليمتد إلى مجال العلوم القانونية، فكانت له ّعدة تطبيقات وفوائد استخدام على كافة أصعدة، وما يهم هو الاستفادة منه إيجابيا وتجنب مساوئه إن كان على صعيد الدراسات الأكاديمية أو على الصعيدين التشريعي والقضائي.

أ-استفادة الباحث القانوني من المنهج المقارن لإنجاز البحوث العلمية وإعداد مذكرة التخرج تكاد الدراسات القانونية لا تخلو من المقارنة، وذلك لأن النظام القانوني غالبا لا يمكن اكتشاف
ما يكتنفه من نقص أو فراغ أو عدم انسجام إلا بمقارنته بنظم قانونية لدول أخرى، وتكاد تكون أغلب الرسائل الجامعية في العلوم القانونية دراسات مقارنة.وفي هذا الصدد نشير إلى أن الباحث القانوني قد يعتمد على منهج المقارنة الأفقية بحيث يقوم ببحث الموضوع في كل قانون على حدة،

أي أنّه لا يتطرق لموقف القانون الآخر حتى ينتهي تماما من بحث المسألة في القانون الأول.أو أنّه يرتكز على منهج المقارنة الرأسية، فيتناول كل جزئية من جزئيات البحث وفق قانونه الوضعي والقوانين التي يقارن بينها في آن واحد.وهذه الطريقة الثانية أحسن وأفضل لأ□ا تبعد الباحث عن التكرار وتقطيع أوصال البحث، وتساعده على استيعاب الموضوع وفهمه بشكل أدق، واستخراج أوجه التشابه والاختلاف، كما تمكنه من ترتيب الأفكار وتناسقها وتسليط الضوء على النقائص والثغرات دون نسيان أي جزئية أو تجاوزها.

فمن خلال المنهج المقارن يمكن للباحث فهم الأمور الغامضة والمبهمة المحيطة بالمشكلة محل الدراسة، الوقوف عند محاسن ومساوئ البحث، يسلط الضوء على الثغرات، يساعده على تسليط ضوء أدق وأوفى عن موضوع الدراسة بجمع معلومات كافية وعميقة ممّا يؤهله لإعطاء الملاحظات

والاقتراحات، كما يستفيد منه في الحالة التي يكون فيها موضوع بحثه نادرا من حيث المادة العلمية، فيساعده على تحصيل عدة مراجع وتوظيفها لإثراء البحث.

غير أنّه ولتكون الاستفادة من المنهج المقارن بطريقة جيدة وتعود بالفائدة على الباحث القانوني، عليه أن يتقيّد بشروط المقارنة، وأن يتقيد بالموضوعية ويتخلى عن ميوله، فلا يخضع القانون الأجنبي لمنهج قانونه الوضعي ولا أن يتأثر بالقوانين الأجنبية مراعاة للنظام العام والآداب العامة وعدم المساس بالثوابت.

ب-فوائد استخدام المنهج المقارن من قبل الفقه القانوني

يمكن للفقيه القانوني، بواسطة المنهج المقارن، الإطلاع على تجارب النظم القانونية الأخرى كذلك ومقارنتها بالنظم الوطنية، ممّا يمكّنه من الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بينها، و الكشف عن القصور بين هذه النظم، وبواسطة ذلك يستطيع على حثه على تقديم أفضل الحلول للمشرعة تعديل النصوص القانونية، أو وضع قواعد أخرى جديدة لمواكبة المستجدات.

ولهذا يستفيد الفقه القانوني من المنهج المقارن للتحليل والنقد وتسليط الضوء على جزئية أو كذلك لتفسير نصوص غامضة أو مبهمة مشكلة قانونية معيّنة، و.

ج-لجوء المشرع إلى المنهج المقارن عند صياغة القاعدة القانونية

استعانت بعض الدول بالمنهج المقارن لتبني واقتباس قوانين دول أخرى بعد دراسة هذه الأخيرة ومراقبةها تطبيقها في مجتمعها الأصلي وما مدى انعكاساها عليه.

يستفيد منه لتفادي السلبيات والعيوب والأخطاء السابقة.

وتطبيقه للمنهج المقارن من شأنه أن يساعده على تطوير تشريعه الوطني وذلك فاستفادة المشرع من خلال المقارنة بين النظم القانونية لدول مختلفة والتعرف على أوجه التشابه والاختلاف، وله أن يحفزه على قواعد قانونية لخلق فضاء للتنافس □دف جذب الاستثمار هذا من جهة، ومن جهة أخرى عملية تقريب النصوص القانونية بعضها مع بعض تساهم في تطوير العلاقات الدولية والتخفيض من النزاعات.

ورغم هذه الفوائد التي تحققها الاستفادة من المنهج المقارن في مجال التشريع، إلا أنّه على المشرع أن يكون حذرا عند تطبيقه له وذلك بالأخذ بعين الاعتبار ومراعاة النظام العام والآداب العامة وعدم المساس بالثوابت الشرعية.والابتعاد عن تطبيق تجارب دول أثبتت فشلها على المستوى التطبيقي.

خ-مدى عمل القاضي بالمنهج المقارن

،يعتبر القاضي أقل استفادة وتطبيقا للمنهج المقارن مقارنة بالباحث والفقيه القانوني والمشرع ويمكن تصور لجوئه إليه في حالة مقارنته بين أقوال الشهود، وفحص الأدلة والبيانات والمستندات والمقارنة بينها.وعند اصطدامه مع نص مبهم أو غامض يمكنه فتح مجال لسلطته التقديرية باعتباره مصدرا تفسيريا للقانون.

وقد استفادت الدول من المنهج المقارن لمعرفة معدلات الجريمة وأسباب حدوثها ولدراسة حالة السجن والمسجونين ومقارنته مع ظروف السجون في الدول الأخرى، وهو ما سمح لها بإصلاح نظامها القضائي ومؤسسا□ا العقابية.

الخاتمة

إن التطبيق السليم للمنهج المقارن والاستفادة منه بطريقة إيجابية من شأنه أن يساهم في تطوير النظام القانوني وتحسين المستوى الحضاري للدول والشعوب

المحور الثالث :المنهج الوصفي وخطواته وتطبيقه في العلوم القانونية:

يعتبر المنهج الوصفي من أبرز مناهج البحث العلمي وأقدمها اتبعه الباحثون في وصف الشعوب والمجتمعات على اختلافها من حيث العادات والمعتقدات الدينية والتقاليد الاجتماعية ويستعمل في العديد منى، وذلك إيمانا من الباحثين بالحاجة لوصف مجالات العلوم سواء بشكل متفرد أو مشترك مع مناهجّ أخرى وإيجاد الحلول لها.مع التطور المستمر للمجتمع والمتغير ومن خلاله يقوم والكشف فيها لتشخيص الظاهر الباحث بوصف خصائص المشكلة والعوامل المؤثر جوانبها وتحديد سماتها وملامحها.

-1-تعريف المنهج الوصفي:

يعرف المنهج الوصفي على أنّه كل استقصاء ينصب على أو مشكلة، يهدف إلى جمع المعلومات ظاهرة والبيانات والحقائق ثم تصنيفها.ومعالجتها بقصد تشخيصها وتحديد علاقتها بغير الاستنتاجات ذات الدلالة معينة، بل يحاول تحليل البيانات واستخراج و لا يتوقف عمل الباحث على وصف ظاهربالنسبة لمشكلة البحث.والمغزى

بدراسة حاضر الظواهر والأحداث بعكس المنهج التاريخي ويشمل هذا إن المنهج الوصفي يهتم المنهج على عمليات تنبؤ لمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها ويمر المنهج الوصفي بعدة خطوات.

2-**خطوات المنهج الوصفي:**

- تحديد المشكلة البحثية وصياغتها.
- وضع للظاهر الفرضيات المفسر
- تجميع البيانات الكافية عن المشكلة المطلوبة.
- وصف الظاهر أو المشكلة كما هي
- التنسيق والربط بن البيانات المجمعة وتحليلها.
- استخلاص النتائج وتحديدها.
- وضع التوصيات المناسبة (أي الاقتراحات).

فرعية تتحدد في:يعتمد المنهج الوصفي على مناهج
الدراسة الحالة، أسلوب تحليل المحتوى. دراسة المسحية، منهج

منهج الدراسة المسحية:

يتمثل هذا، ويطبق على فئة قليلة لعدد كبير من الأفراد كأسلوب في جمع البيانات والمعلومات عن طريق متغير كبير أو صغير، وقد يكون مسحا شاملا أو عن طريق العينة، وفي أغلب الأسلوب عادة على نطاق جغرفي من أجل مساعدة الباحث في الحصول على نتائج دقيقة،الأحيان تستعمل فيه عينات كبير و بالتالي تمكنه من الدراسة.تعميم نتائجه على مجتمع
مثل دراسة مسحية تتعلق بالطلبة من خلال مجموعة من العناصر يمكن أن تتمثل في راء كأن يقوم الباحث بإجراء دراسة مادة معينة ومدى تأثير ذلك على عملية التعلم، أو المستوى الاقتصادي للطلبة، ومدى تأثير الطلبة في دراسة ذلك على عملية التعلم... الخ.
للدراسة المسحية أدوات البحث العلمي وخاصة المقابلات والاستفتاءات، كما أنّها تختار عينة كبير تستعمل العدد.

منهج دراسة الحالة:

يعتبر منهج دراسته حالة فردية واحدة أو عدد محدود مناسبة الحالة أحد المناهج الوصفية التي تعنى بدراسة الحالات المدروسة وما يشبهها من ظواهر.وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهر الدراسة وحدة معينة سواء كانت هذه الوحدة فردا أو قبيلة أو قرية أو مؤسسةهذا المنهج يتميز بالتعمق في دراسة اجتماعية أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما وذلك من خلال جمع البيانات والمعطيات عن الوضع القائم المتعلق
بالوحدة المدروسة وتاريخها وعلاقاتها بالبيئة وتحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الوحدة،

تطبيقاته في الدراسات القانونية

دراسة الحالة في مجال العلوم القانونية، ويظهر ذلك بصفته خاصة في مجال العلوم يستخدم منهج

دراسة الحالة من أجل تفسير السلوكايات، يتوجب على الباحث التعمق في دراسة الجنائية، فمثلا لمعرفة الدوافع الإجرامي خاصة مع التطور المذهل الإجرامية وظهور أنماط لم تكن معروفة من قبل وهذا من أجل تفسير للظاهر بدراسات المعمقة و وضع تشريعات ذات فائدة هذه الدراسات قانونية معمقة، لأنّ مواجهة هذه الظواهر المستجدة .تواجه الظواهر الجديدة، وهذا بطبيعة الحال بالاشتراك
مع الباحثين من مختلف التخصصات

-6المنهج التحليلي وخطواته وخصائصه وتطبيقه في العلوم القانونية:

تستعمل كلمة التحليل كثيراعند الباحثين وخاصة في مجال الدراسات القانونية لهذا سنقوم بذراسته خلال مراحله، خطواته وأنواعه.و تعريفه،

-6-1تعريف المنهج التحليلي:

ويقصد بهذا المنهج التحليل لغة: يعني التفكيك والتجزئة، أما اصطلاحا فمعناه تفكيك الكل إلى الجزء ويقصد بهذا المنهج التفكيك، العقلي للكل إلى أجزاءه المكونة له وعناصره المُقيمَة بشأنه مُبينا طبيعة الفكر البشري الذي ينظر إلى الكل وممارسة التحليل تمكن الباحث من تجزئة الظاهر ودراستها بعمق.

هذا المنهج يقوم على تقسيم أو تجزئة الظواهر أو المشكلات البحثية إلى العناصر الأولية التي تُكونها، لتسهيل الدراسة وبلوغ الأسباب التي أدت إلى نشوءها ويستخدم بالتوازن مع طرق علمية أخرى.

مراحل المنهج التحليلي:

مراحل تتمثل في:يمرُ المنهج التحليلي بثلاث

-1التفكيك (التفسير):يتمثل في عرض الدراسات العلمية بشرح موسع، مع التماس التأويلات من خلال استرجاع العناصر الأساسية والتعرف على المسببات والعلل، بما يساعد على توضيح الظواهر

-2التقويم (النقد): هذا الجزء مهم في حالة دراسات سابقة تشبه البحث العلمي الذي يقوم به الباحث حيث ينطلق من تقويمها ونقدها باسلوب علي صحيح مع توضيح نقاط الضعف وتصحيحها بالاستناد لأسس علمية صحيحة.

-3**التركيب (الاستنتاج):** ويتمثل في تركيب المفاهيم والنتائج، ويمكن أن نطلق عليها مرحلة الاستنباط سواء تم ذلك بشكل كلي أو جزئي، وفي ضوء ذلك يتم التعميم.

-6-4خطوات المنهج التحليلي:

أيا كان المنهج العلمي الذي يستخدم بالتزامن مع المنهج التحليلي، إلا أن هذا الأخير يستخدم كعامل مساعد في تدقيق الاستنتاجات أو الخلاصة البحثية كما يطلق عليها البعض، ويمكن أن نلخص خطوات المنهج التحليلي، التي لا تنفصل عن مكونات كثير من المناهج التي يستخدمها الباحثون:

- **الإجابة عن أسئلة البحث وتفسير الفرضيات:**

يتطلب أي بحث علمي وضع أسئلة بحثية تبدأ بالأدوات المتعارف عليها مثل كيف وما وهل... الخ، أويمكن وضع فرضيات تبيّن العلاقة بين متغيرين، بالإضافة إلى إمكانية وضع الأسئلة والفرضيات معا والحكم من ذلك هو أهداف البحث، والتي ترتبط بالنتائج النهائية، ويساهم المنهج التحليلي في تنظيم وترتيب البيانات للإجابة عن الأسئلة أو تفسير الفرضيات.

•صياغة النتائج:

بعد توضيح إجابات أسئلة البحث وكذا الربط بين المتغيرات وتبيان العلاقة يأتي المنهج التحليلي ليساعد في صياغة الخلاصة أو النتائج.

-6-4أنواع المنهج التحليلي:

لا يستخدم المنهج التحليلي بمعزل عن المناهج لذا نجد يقترن بكثير من المناهج العلمية الأخرى، وأبرز هذه المناهج ما يلي:

-6-4-1المنهج الوصفي التحليلي:

يتعلق الأمر في رصد الظاهر محل الدراسة، ومن ثم يشرع الباحث في توصيفها من خلال المعلومات، والبيانات المتاحة، بعد ذلك يقوم بوضع الأسئلة أو الفرضيات ثم التعمق في الدراسة والتعرف على مسببات المشكلة وتحليل النتائج ووضع الحلول من خلال رؤية الباحث ، يساعد المنهج التحليلي على بلوغ النتائج و بالتالي أسس المنهج التحليلي تكمل اجراءات المنهج الوصفي.

-6-4-0المنهج المقارن التحليلي:

يتعلق الأمر هنا في استعمال المنهج المقارن التحليل يعندما تتفاوت الدول من حيث مستوى التقدم، حيث لانجد أن هناك ظواهر وإشكاليات تتفاوت في حدتها بين عدة دول هناك من يتغلب عليها بسرعة وهناك من ، يستطيع التخلص منها، ومن ثم يستخدم هذا المنهج في المقارنة بين الإشكاليات في أكثر من دولة والاستفادة بعد ذلك من طرق العلاج التي اتبعتها الدول المتقدمة من خلال التحليلات الدقيقة.

الفصل الثاني :البحوث التطبيقية

المحور الأول : منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي

يشكل التعليق على الأحكام أو القرارات القضائية من بين الدراسات التطبيقية في القانون، بل و أهمّها على الإطلاق. ذلك أن إتقان التعليق على حكم أو قرار قضائي يفترض الإلمام الجيد بالمعارف النظرية و المتعلقة بموضوع التعليق و استيعاب معطيات المنهجية القانونية التي تسمح بتقييم الحكم أو القرار.

فالمطلوب من الطالب أثناء التعليق على القرار ليس العمل على إيجاد أو استخراج الحل القانوني ، وإنما هو بصدد فهم الاتجاه الذي سلكه القضاء دون تجاهل موضوع النزاع المعروض ، وهو ليس عملية إجراء بحث قانوني في موضوع معين بالرغم من أنه يتناول مسألة قانونية معينة.

وقبل التطرق إلى منهجية التعليق على قرار أو حكم لابد من فهم المقصود بالقرار أو الحكم ،ثم المقصود بالتعليق على الحكم أو القرار.

أولا : المقصود بالحكم أو القرار.

يعرف القرار القضائي بأنه :" الحكم الذي تصدره المحكمة بشأن خصومة ما وفقا للشكل الذي يحدده القانون للأحكام ، سواء في نهاية الدعوى أو في سيرها وسواء أكان الحكم صادرا في نزاع بين الأفراد أنفسهم ، أو بين الإدارة والأفراد."

ويسمى **حكما قضائيا** ما يصدر عن المحاكم الدرجة الأولى بينما يسمى **قرارا قضائيا** ما يصدر عن المجالس القضائية أو المحكمة العليا.

كما يمكن اعتبار الحكم أو القرار تعبيرا عن المنهج الفكري الذي تبناه القاضي ، بعد أن يكون قد كيف الوقائع قانونيا وتحديد المشكلة المعروضة أمامه ، والقاعدة المناسبة لحلها ، وتطبيق هذه القاعدة العامة المجردة على خاصة وملموسة لأجل استنتاج الحل المناسب (التكييف).

ثانيا : عناصر الحكم أو القرار

يتكون القرار أو الحكم من العناصر التالية :

الديباجة : وهي بمثابة المقدمة أي أول ما يكتب في الحكم أو القرار وتتضمن كل المعلومات المتعلقة بالحكم أو القرار وهي على النحو التالي :

اسم الهيئة القضائية التي أصدرت الحكم أو القرار محل التعليق .

اسم القاضي أو هيئة القضاة وكاتب الضبط الذين صدر عنهم الحكم أو القرار.

تاريخ الحكم أو القرار، رقم القضية، فهرس القضية ، وطبيعة النزاع

أسماء أطراف النزاع وممثليهم القضائيين.

كما تبدأ الديباجة باسم الدولة الذي صدر فيها (الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية) ثم عبارة باسم الشعب.

بيان الوقائع : وهي تلخيص للنزاع وبيان الأحداث والإجراءات التي مرت بها الخصومة ففي الأحكام والقرارات الصادرة عن المجالس القضائية نجد تفاصيل كل الوقائع والأحداث ، بينما في قرارا المحكمة العليا التي محكمة قانون نجد وقائع موجزة ليست بنفس الدقة والتفاصيل.

التسبيب أو الحيثيات : وتعرف بالحيثيات لأنها تبدأ بعبارة "حيث انه " ، أما التسبيب فيقصد به :" الأسباب الموضوعية الواقعية التي دفعت القاضي إلى اختيار الحل الوارد بالمنطوق دون غيره ، الأسانيد القانونية (القاعدة القانونية) الذي يصدر الحكم تطبيقا له.

المنطوق :هو النتيجة التي توصل إليها القاصي من خلال تطبيقه للقانون على وقائع النزاع ويأتي في شقيه الجانب الشكلي ويتضمن عنصر الشكل أو إجراءات التقاضي ومدى احترام الخصوم لإجراءات التقاضي ، والجانب الموضوعي أي ما يتعلق بتطبيق القواعد الموضوعية المتعلقة بالنزاع .

إن فهم محتويات الحكم أو القرار وإدراك العناصر المكونة له تشكل ركيزة أولى في التعليق عليه.

ثالثا : المقصود بالتعليق على حكم أو قرار قضائي:

إذا كان القرار أو الحكم القضائي هو عبارة عن بناء منطقي، فجوهر عمل القاضي يتمثل في إجراء قياس منطقي بين مضمون القاعدة القانونية التي تحكم النزاع، وبين العناصر الواقعية لهذا النزاع، و هو ما يفضي إلى نتيجة معينة، هي الحكم الذي يتمّ صياغته في منطوق الحكم. فما المقصود **"بالتعليق"**

ويمكن القول أن التعليق على قرار أو حكم ما هو في الحقيقة إلا مناقشة تطبيقية لمسألة قانونية نظرية انطلاقا من المعلومات الشخصية التي تلقاها الطالب في الدراسة النظرية حول الموضوع .

وهو أيضا دراسة نظرية تطبيقية في أن واحد لمسألة قانونية معينة ، تهدف إلى تطبيق المعلومات النظرية التي تلقاها الطالب ، من اجل ترسيخها في ذهنه.

كما يمكن القول إن المقصود من التعليق على قرار أو حكم هو" تقييمه في كافة النقاط القانونية التي يعالجها ، وهو الحكم على الحكم أو القرار محل التعليق ".

وحتى يكون التعليق على قرار سليما، يجب أن يكون الباحث "المعِلّق" ملمّا أساسا بالنصوص القانونية التي تحكم النزاع، و أيضا بالفقه قديمه و حديثه الذي تعرّض للمسألة، و كذا بالاجتهاد الذي تناول هذه المسألة و بالمراحل التاريخية التي مرّ بها تطوّره توصّلا إلى الموقف الأخير في الموضوع و من ثمّ بيان انعكاسات ذلك الحلّ من الوجهة القانونية.

إن أول ما يتطلبه التعليق هو قراءة القرار أو الحكم عدة مرات دون تدوين أيّ شيء، ولابد أن تكون هذه القراءة متأنية فاحصة ، مع الانتباه الشديد لصياغة النص وتراكيبه اللغوية ، كل ذلك بغاية الوصول إلى تحديد المشكل القانوني الذي يثيره القرار ، والذي يكون عادة مدار الخلاف في المواقف وتباين وجهات النظر بين الطاعن ومحكمة القرار المطعون فيه.

رابعا :مراحل التعليق على حكم أو قرار

يتطلب التعليق مرحلتين: المرحلة التحضيرية و المرحلة التحريرية.

1- المرحلة التحضيرية:

في هذه المرحلة يستخرج الطالب من القرار قائمة، يقصد منها إبراز جوهر عمل القاضي وصولا إلى الحكم أو القرار الذي توصل إليه. و تحتوي هذه القائمة بالترتيب على:

أ _ أطراف النزاع : يبين الطالب هنا الأشخاص الطبيعية أو المعنوية المتخاصمة في النزاع ، وجرى تسميتهم على مستوى المحاكم بالمدعى والمدعى عليه وأمام المجالس القضائية بالمستأنف والمستأنف عليه ، أما في المحكمة العليا بالطاعن والمطعون ضده ، وطبعا يجد الطالب في الديباجة أسماءهم و مقر سكناهم.

ب- الوقائع :أي كلّ الأحداث التي أدّت إلى نشوء النزاع :تصرف قانوني "بيع"، أقوال "وعد"، أفعال مادية "ضرب".و يشترط فيها مايلي:

1- ألاّ يستخرج الباحث إلاّ الوقائع التي تهمّ في حلّ النزاع ، فمثلا إذا باع "أ" ل"ب" سيارة ،و قام "أ" بضرب "ب" دون إحداث ضرر، و نشب نزاع بينهما حول تنفيذ العقد، فالقرار يعالج المسؤولية العقدية نتيجة عدم تنفيذ التزام إذن لا داعي لذكر الضرب لأن المسؤولية التقصيرية لم تطرح في النزاع .

2- كما يجب عدم تجاهل –عند القراءة المتأنّية- أيّ واقعة لأنه في عمليّة فرز الوقائع، قد يقع المعلّق على واقعة قد تكون جوهرية، و من شأنها أن تؤثر في الحلّ الذي وضعه القاضي إيجابا أو سلبا.

3- لابدّ من استخراج الوقائع متسلسلة تسلسلا زمنيّا حسب وقوعها، و مرتبة في شكل نقاط.

4- الابتعاد عن افتراض وقائع لم تذكر في القرار أي الالتزام بما ورد في القرار لاغير.

ج– الإجراءات

هي مختلف المراحل القضائية التي مرّ بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور القرار محلّ التعليق. فإذا كان التعليق يتناول قرارا صادرا عن مجلس قضائي، يجب الإشارة إلى الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية، والذي كان موضوعا للطعن بالاستئناف أمام المجلس القضائي، و إذا كان القرار موضوع التعليق صادرا عن المحكمة العليا، يصبح جوهريا إبراز مراحل عرض النزاع على المحكمة و المجلس القضائي.

لكن و بفرض أن محلّ التعليق هو حكم محكمة ، فقد تكون لبعض المراحل الإجرائية في الدعوى أهميتها في تحديد معنى الحك، مثلا: يجدر بالمعلِّق الإشارة إلى الخبرة، إذا تمتّ إحالة الدعوى إلى الخبرة.

د - الإدّعاءات

و هي مزاعم و طلبات أطراف النزاع التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم.

يجب أن تكون الإدّعاءات مرتّبة، مع شرح الأسانيد القانونية، أي ذكر النص القانوني الذي اعتمدوا عليه، ولا

يجوز الإكتفاء بذكر "سوء تطبيق القانون"، أو "مخالفة القانون."

فالبناء كلّه يعتمد على الإدّعاءات، و ذلك بهدف تكييفها و تحديد الأحكام القانونية التي تطبق عليها، أي أن الأحكام و القرارات لابدّ أن تستند إلى ادّعاءات الخصوم.و الإدّعاءات يمكن التعرف عليها من خلال عبارات "عن الوجه الأوّل"، أو استنباطها من عبارات "حيث يؤخذ على القرار"، "حيث يعاب على القرار"،" حيث ينعى على القرار. "

و - المشكل القانوني

و هو السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند الفصل في النزاع، لأنّ تضارب الإدّعاءات يثير مشكلا قانونيّا يقوم القاضي بحلّه في أواخر حيثيات القرار، قبل وضعه في منطوق الحكم.إذن المشكل القانوني لا يظهر في القرار و إنّما يستنبط من الإدّعاءات و من الحلّ القانوني الذي توصّل إليه القاضي.

ومن شروط طرح المشكل القانوني

-لابدّ أن يطرح في شكل سؤال أو عدّة أسئلة، أي سؤال رئيسي و أسئلة فرعية.

-أن يطرح بأسلوب قانوني، فعوض هل يحق ل "أ" أن يبيع عقاره عرفيّا؟ يطرح السؤال : هل الرسمية ركن في انعقاد البيع العقاري؟

-إعادة طرح الإشكال طرحا تطبيقيّا: فمثلا الطرح النظري هو هل التدليس عيب في العقد، و الطرح التطبيقي هل تعتبر المعلومات الخاطئة التي أدلى بها "أ" ل "ب" بخصوص جودة المبيع حيلة تدليسّية تؤدّي إلى قابليّة العقد للإبطال؟

-ألاّ يُستشكل مالا مشكلة فيه: فعلى المعلّق أن يبحث عن المشكل القانوني الذي يوصله إلى حلّ النزاع أمّا المسائل التي لم يتنازع عليها الأطراف، فلا تطرح كمشكل قانونيّ.فمثلا إذا تبين من وقائع القرار أنّه تمّ عقد بيع عقار عرفيّا ، ثمّ وقع نزاع حول صحّة العقد ، فلا داعي للتساؤل: هل البيع الذي تمّ بين "أ" و "ب" هو عقد عرفي لأنّ هذا ثابت من الوقائع و لا إشكال فيه.

-بقدر ما طرح الإشكال بطريقة صحيحة بقدر ما يُوفَّق المعلّق في تحليل المسألة القانونيّة المعروضة من خلال الحكم أو القرار القضائي.

إذن المرحلة التحضيرية هي عبارة عن عمل وصفي من قبل المعلّق و عليه أن يتوخّى في شأنه الدّقة على اعتبار أنّ تحليلاته اللاّحقة، سوف تنبني على ما استخلصه في هذه المرحلة.

ه: الحل القانوني

الحل القانوني هو القاعدة المعتمدة في حل النزاع وهو الإجابة عن المشكل القانوني المطروح ويستخرج من حيثيات القرار (نقل حرفي لنص المادة المعتمد عليها)

ي :منطوق الحكم أو القرار

هو الجزء الأهم في القرار على اعتبار انه النتيجة التي توصل إليها القاضي ، وما قضت به الهيئة القضائية في الطلبات المعروضة عليها للنزاع ، وهو النتيجة التي تهم أطراف النزاع و يكتب بعد لهذه الأسباب ، هنا يقوم الطالب بنقله كاملا.

2- المرحلة التحريرية

تقتضي هذه المرحلة وضع خطّة دراسة المسألة القانونية و الإجابة على الإشكال القانوني الذي يطرحه القرار ثمّ مناقشتها

أولا الخطة: يشترط في هذه الخطّة:

-أن تكون خطّة مصمّمة في شكل مقدّمة، صل موضوع يحتوي على مباحث و مطالب و خاتمة.

-أن تكون خطة تطبيقيّة، أي تتعلّق بالقضيّة و أطراف النّزاع من خلال العناوين. فعلى المعلّق تجنّب الخطة

لنظرية، كما عليه تجنب الخطة المكونة من مبحث نظري و مبحث تطبيقي لأن هذه الخطة، ستؤدّي حتما إلى تكرار المعلومات.

-أن تكون خطة دقيقة، فمن الأحسن تجنّب العناوين العامة.

-أن تكون خطة متوازنة و متسلسلة تسلسلا منطقيا بحيث تكون العناوين من حيث مضمونها متتابعة وفقا لتتابع وقائع القضية، فتظهر بذلك بداية القضية في بداية الخطّة، كما تنتهي القضية بنهاية الخطة.

-أن توضع خطة تجيب على المشكل القانوني المطروح، فإذا كان ممكنا يتمّ استخراج اشكاليتين قانونيتين، و تعالج كل واحدة منهما في مبحث، و هي الخطة المثالية في معالجة أغلب المسائل القانونية المطروحة من خلال الأحكام و القرارات القضائيّة.

بعدما يضع المعلّق الخطّة بكّل عناوينها، يبدأ من خلالها في مناقشة المسألة القانونية التي يتعلّق بها الحكم أو القرار القضائي محلّ التعليق ابتداء بالمقدمة مرورا بصلب الموضوع، إلى أن يصل إلى الخاتمة

ثانيا :. كتابة الموضوع

1- المقدمة:

يبدأ المعلّق بعرض موضوع المسألة القانونية محلّ التعليق في جملة وجيزة، بعدها يلخص قضية الحكم أو القرار فقرة متماسكة، يسرد فيها بإيجاز كلّ من الوقائع و الإجراءات و الإدّعاءات منتهيا بطرح المشكل القانوني بصفة مختصرة تعتبر كمدخل إلى صلب الموضوع . فالانطلاق من المحكمة مصدرة القرار مثلا له أهميّة قصوى، حيث يمكّن الباحث من المقارنة في التحليل بين قضاة عدّة محاكم لمعرفة الاتجاه الغالب بالنسبة للاجتهاد القضائي. أمّا إذا كان القرار صادرا من المحكمة العليا، فيمكن مقارنته مع غيره من القرارات الصادرة من المحكمة العليا. كما أن ذكر تاريخ صدور القرار له أهمية لمعرفة ما إذا كان قد وقع هناك تحوّل للاجتهادات السابقة، أم وقع تفسير جديد لقاعدة قانونية معينة، أم تمّ اللجوء إلى قاعدة قانونية أخرى ....إلخ

2- الموضوع

في صلب الموضوع يقوم المعلق في كلّ نقطة من نقاط الخطّة "عنوان" بمناقشة جزء من المسألة القانونية المطلوب دراستها ، مناقشة نظرية و تطبيقية مع إعطاء رأيه في الحلّ القانوني النزاع. فالدراسة تكون موضوعية و شخصية.

أولا: الدراسة الموضوعية: نشير في هذه الدراسة إلى

-موقف هذا الحل بالنسبة للنصوص القانونية، هل استند إلى نصّ قانوني؟ هل هذا النص واضح أم غامض؟ كيف تمّ تفسيره؟ ووفق أيّ اتجاه؟

-موقف الحلّ بالنسبة للفقه، ما هي الآراء الفقهية بالنسبة لهذه المسألة، ما هو الرأي الذي اعتمده القرار – موقف هذا الحّل بالنسبة للاجتهاد، هل يتوافق مع الاجتهاد السابق ،أم يطوّره أم أنه يشكّل نقطة تحوّل بالنسبة له؟

و بالتالي يجب على المعلّق الاستعانة بالمعلومات النظرية المتعلّقة بالمسألة القانونية محلّ التعليق، ثمّ الرجوع في كلّ مرّة إلى حيثيات الحكم أو القرار محلّ التعليق لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة

ثانيا: دراسة شخصية:

من خلال إعطاء حكم تقييمي للحلّ الذي جاء به القرار . و هل يرى المعلق بأن هناك حكم أفضل له نفس محاسن الحلّ المعطى، دون أن تكون له سيئاته.

3- الخاتمة:

و في الخاتمة يخرج الباحث بنتيجة مفادها أنّ المشكل القانوني الذي يطرحه الحكم أو القرار القضائي

محلّ التعليق يتعلّق بمسألة قانونية معينة لها حلّ قانوني معيّن يذكره المعلّق معالجا بذلك الحلّ الذي توصل إليه القضاة إمّا بالإيجاب أي بموافقته مع عرض البديل، و بهذا يختم المعلّق تعليقه على القرار.

المحور الثاني : منهجية التعليق على نص قانوني

مقدمة :

لا جدال في أن تقنية تحليل النص القانوني لها أهمية سواء في اكتساب الباحث لتقنيات ومهارات دقيقة تساعده في بحثه وفي استيعابه للنص القانوني حتى يفهمه فهما سليما، ويضعه في الموضع الصحيح ضمن بحثه ،بل وحتى المهني هو بحاجة لهذه التقنية من أجل العمل على تطبيق النص بالشكل السليم .

لذلك هل يمكن القول بأن الإلمام بالخطوات المنهجية لتحليل النص القانوني كفيلة بأن يتم تحليله بالشكل السليم؟

مفهوم تحليل النص القانوني

يقصد بتقنية تحليل النص القانوني كآلية منهجية، تفكيك النص وتجزيئه إلى مجموعة العناصر التي يتألف منها، وتحديد أجزائه ومكوناته،رغم أن هناك من يطلق على هذه الآلية معالجة النص القانوني وهناك من يستعمل مصطلح التحليل، لكن رغم ذلك تبقى كلها مصطلحات تصب في نفس المنحى أي شرح وتقييم للنص محل التحليل و بمعنى أكثر دقة يمكن القول بأنه عملية التحليل تقوم على دراسة مفصلة حتى يتمكن المتفحص لذلك النص من استيعابه وتحديد المعنى الذي قصده من كان وراء وضع ذلك النص وهذا ولا ينبغي الخلط بين تحليل النص .والتعليق على النص. وتفسير النص .

فعندما نتحدث عن التعليق على النص فإننا نكون بصدد عملية تفسير وتوضيح للموضوع محل ذلك التعليق ويكون ذلك بقدر من الحرية، وبأسلوب شخصي، والذي يخلص فيه المعلق إلى إعطاء فكرة عن الموضوع أو عن ذلك النص، وبالتالي فإن التعليق هو بمثابة فحص انتقادي لمضمون وشكل النص .

لذلك فالذي يظهر أن تحليل النص لا ينحصر فقط في القيام بعملية تحليل اللغة التي كتب بها النص أو أسلوب النص، وتحليل مضمونه بل الأكثر من ذلك ،يجب أن يعمل المحلل على إظهار أصل النص ومصدر و بنيته وشكله، والقيام بمقابلته ومقارنته بنصوص أخرى عامة أو خاصة وطنية أو أجنبية، ويمكن أن يكون كذلك من بين النصوص القانونية الموضوعية أو الإجرائية الشكلية .

علما أن هناك من يتجه إلى القول أن النص الذي يمكن أن يكون محل تحليل لا يكون فقط النص الصادر عن السلطة التشريعية بل يمكن أن يكون مقولة لأحد الفقهاء أو يكون عبارة عن وثيقة علمية أو محاضر لنقاش برلماني، ما دام الهدف حسب هذا الرأي ليس نوعية النص بحد ذاته بل الهدف هو المعرفة القانونية والقدرة على تحليل النص واكتساب المهارة في عرض المعارف في إطار ربطها دائما بالنص موضوع التحليل.

وما دمنا نتحدث عن اكتساب المهارة والمعرفة فهذا يعني أن ذلك الشخص الذي سيقوم بتحليل النص يجب أن يقوم بإضافة كمية معينة من المعلومات لمحتوى النص محل التحليل، ولا يجب الاكتفاء به وحده هذا مع إمكانية ترك النص جانبا، والتحدث أثناء التحليل عن الموضوع العام الذي يناقشه ذلك النص نظراً لارتباطه بالإطار العام الذي جاء فيه .

فعلى سبيل المثال لو كان النص موضوع التحليل هو نص تشريعي وجب تحديد طبيعته والظروف التي كانت وراء وضع ذلك النص والحقبة التي وضع فيها وتاريخ النص وهذا لن يتأتى إلى بالقراءة المتكررة للنص والعمل على احترام الخطوات المنهجية للتحليل.

الخطوات المنهجية لتحليل النص القانوني

من أجل العمل على تحليل النص القانوني يجب إتباع الخطوات المنهجية المتفق عليها من قبل الدارسين لهذا العلم، فهي أدوات تساعد الباحث في استجلاء ما يحتويه النص القانوني ويعالجه، فلابد من فهم النص، وتحديد

مجالات موضوعه (أولا) لتسهيل وضع تصميم متين وتيسير عملية التحليل (ثانيا)

التحليل الشكلي:

نص القانوني المادة :

تنص المادة ... على : كل ....

موقع النص القانوني :

يقع هذا النص (المادة ....) في قانون ..... المعدل و المتمم في : ..... .

و قد جاء في الكتاب ..... منه عنوانه ..... ، من الباب .... وعنوانه .....، في الفصل ..... وعنوانه ..... من القسم الأول تحت عنوان .....

البناء المطبعي :

لنص عبارة على ..... فقرة , و قد فصل بين كل منها بفاصلة .

الفقرة الأولى : تبدأ من " ...." وتنتهي عند " ... "

الفقرة الثانية : تبدأ من " ...." وتنتهي عند " ... "

الفقرة ال..... : تبدأ من " ...." وتنتهي عند " ... "

البناء اللغوي والنحوي:

استعمل المشرع الجزائري مصطلحات قانونية بحتة تظهر أهمية وفحوى المادة كـ التعويض.....

مع ملاحظة أن هناك خطأ ارتكبه الناشر أو المشرع في الترجمة حيث الكلمة .... لا تقابل ..... و ..

البناء المنطقي:

نلاحظ ان المادة بدأت بكلمة "..... " وهنا..... . نستنتج أن المادة اعتمدت أسلوبا شرطيا .

التحليل الموضوعي :

تحديد مضمون النص:

يتضح من هذه المادة ان .....

تحديد الإشكالية :

ومن هذه المادة يمكن طرح الإشكال التالي :

ما هي . .. . ؟

التصريح بخطة البحث :

يقتضي وضع خطة (ولو مبدئية) التصور العام للموضوع و الإحاطة بمجموع الأفكار الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع ، وذلك استنادا على القراءة الأولية للمعلومات المحصل عليها .

ويشترط في الخطة أن تكون خادمة للإشكالية المطروحة ، ولابد من مراعاة توزيع مشتملان الموضوع على التقسيمات يكون لكل منها مسمى محدد.

جمع المعلومات :

يقصد بجمع المعلومات تجميع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث ،

مرحلة التعليق :

ان عملية التعليق مرتبطة بالمعلومات والخبرة التي استقاهما الباحث من رحلته العلمية في القراءة المنهجية المتأنية والفاحصة .

لهذا فيجب تناول كل نقاط التعليق بالتعمق والتأصيل ، فلا يكون سرد للمعلومات والآراء بطريقة سطحية ، وإنما بتحليلها وتقييمها لغرض تأييدها أو تفنيدها .

وبصفة لابد من مراعاة و إتباع الخطوات التالية أثناء التعليق:

1- الإدراك التام للنص لتمييز الأفكار الفرعية والرئيسية .

2- المنطق لان التعليق ليس فقط ربط الأفكار متنوعة مهما كانت أهميتها ،و إنما بناء وتركيب تلك الأفكار بطريقة منطقية ضمن مسار للوصول الى النتيجة المقصودة.

3- الموضوعية : أي التزام الحياد والقدرة على تقبل أفكار الغير .

4- التحكم في اللغة : يتعين على المعلق أن يتقن لغة القانون من حيث البناء اللغوي ودلالة المصطلحات .....

5- النقد والمناقشة : فالتعليق عبارة عن عملية متناسقة تستهدف تقديم مختلف النتائج التي توصل إليها المعلق وفقا ما يخدم المسعى المراد تحقيقه.

وهكذا فالتعليق لا يقوم مقام التخمين بل على ضوء المعلومات المحصل عليها وتقييمها وانتقادها لتوظيفها للوصول إلى النتيجة المعينة.

الخاتمة : نختم التعليق **النص** بلمحة عامة تتضمن الإجابة على الإشكالية المطروحة ، لان تحليل النص يعني في النهاية إجراء بحث قانوني حوله.